# قرار رئيس جمهورية مصر العربية

## رقم ١٠٢ لسنة ٢٠٠٤

## بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين الموقعين فى القاهرة

## بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ،

## تقدم بمقتضاهما حكومة اليابان لمصر قرضاً

## لتنفيذ مشروع نظم ربط القاهرة / الإسكندرية

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

**قـــرر :**

**( مادة وحيدة )**

ووفـــق على الخطـــابين المتبادلين الموقعين فى القاهـــرة بتـــاريـــخ ٢٠٠٣/٦/١٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، تقدم بمقتضاهما حكومة اليابان لمصر قرضًا تصل قيمته إلى ٨,٠١٦,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى (ثمانية بلايين وستة عشر مليون ين يابانى) لتنفيذ مشروع نظم ربط القاهرة / الإسكندرية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ المحرم سنة ١٤٢٥ هـ .

( الموافق ٢١ مارس سنة ٢٠٠٤م ) .

**حسنى مبارك**

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٩ ربيع الأول سنة ١٤٢٥ هـ

( الموافق ٩ مايو سنة ٢٠٠٤ م )

صاحب السعادة

السيد/ كازويوشى اورابى

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١٨ يونيو ٢٠٠٣

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

«أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض ياباني مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية .

١ - سيقدم بنك اليابان للتعاون الدولى (المشار إليه فيما بعد بـ «البنك») قرضًا بالين الياباني تصل قيمته إلى ثمانية بلايين وستة عشر مليون ين (٨,٠١٦,٠٠٠,٠٠٠) (ويشار إليه فيما بعد بـ «القرض») إلى الشركة القابضة لكهرباء مصر (والمشار إليها فيما بعد بـ «المقترض») ، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ مشروع نظم ربط القاهرة/الإسكندرية (المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») .

٢ - (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين المقترض والبنك ، وسينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والتى ستتضمن ، ضمن غيرها ، القواعد التالية :

(أ) ستكون فترة السداد أربعة عشر (١٤) عامًا بعد فترة سماح ست (٦) سنوات .

(ب) سيكون سعر الفائدة واحد وثمانية من عشرة فى المائة (١,٨٪) سنويًا ، و

(جـ) ستكون فترة السحب سبع (٧) سنوات ، وذلك من تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ .

(٢) سوف يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع البنك بجدوى المشروع بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١ - ج) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل القرض المقدم للمقترض وكذا سداد الفائدة وأية نفقات أخرى ناجمة عن ذلك .

٤ - (١) سوف يتاح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة الجهة المصرية المنفذة لموردين ومقاولين ، و/أو استشاريين من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقًا لتلك العقود التى يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات و/أو الخدمات المطلوبة لتنفيذ المشروع بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت فى دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت فى و/أو خدمات موردة من تلك الدول .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة فى الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

(٣) يمكن استخدام جزء من القرض لتغطية متطلبات بالعملة المحلية مسموح بها لتنفيذ المشروع .

٥ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) يتم شراؤها وفقًا لدليل الشراء الخاص بالبنك ، والتى تتضمن ضمن غيرها إجراءات المناقصة العالمية المتبعة إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٦ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة وفقًا للقرض ، فسوف تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

٧ - سوف يمنح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) .

٨ - (١) سوف تعفى حكومة جمهورية مصر العربية البنك من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة في جمهورية مصر العربية و/أو فيما يتعلق بالقرض والفائدة الناجمة عنه .

(٢) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لضمان أن أية ضرائب - عدا ضريبة الدخل الشخصى والضريبة على أرباح الشركات والواجبة الدفع بواسطة المقاولين و/أو الاستشاريين المنفذين لأعمال في جمهورية مصر العربية ، والتى يسهل تحديدها وفقًا لعملية التوريد ذات الصلة - بما فى ذلك الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية و/أو الخدمات الموردة للمشروع فى التعامل المباشر بين المقاولين الرئيسيين / الاستشاريين والجهة المصرية المنفذة ، يتم دفعها بواسطة المقترض .

٩ - سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان أن :

(أ) يستخدم القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ، و

(ب) تتم صيانة واستخدام التسهيلات المنشأة طبقًا للقرض على الوجه السليم وبفاعلية للأغراض المنصوص عليها فى هذا التفاهم .

١٠ - سوف تمد حكومة جمهورية مصر العربية عند الطلب حكومة اليابان والبنك بمعلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع .

١١ - سوف تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم السابق .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تأكيدًا للترتيبات السابقة نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .»

وإنه ليشرفنى أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية المفهوم الوارد فى مذكرة سعادتكم وأوافق على أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

**فايزة ابو النجا**

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

## محضر المناقشات

ارتباطاً بالمذكرات المتبادلة المؤرخة ١٨ يونيو ٢٠٠٣ (المشار إليها فيما بعد بـ «المذكرات المتبادلة») بشأن القرض اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية (المشار إليه فيما بعد بـ «القرض») ، يرغب ممثلو الوفد اليابانى والوفد المصرى فى تسجيل ما يلى :

٤ - فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (٤) من المذكرات المتبادلة المتعلقة بتمويل متطلبات بالعملة المحلية المصرح بها لتنفيذ المشروع المذكور فى الفقرة (١) من المذكرات المتبادلة (المشار إليه فيما بعد «بالمشروع») فإن ممثل الوفد اليابانى ذكر أن :

(أ) تلك المتطلبات من العملة المحلية مثل المصروفات الإدارية العامة ، الفائدة أثناء الإنشاء ، الضرائب والرسوم ، المصروفات المكتبية ، مكافآت للعاملين بالجهة المنفذة والإسكان ، والتى لا ترتبط مباشرة بتنفيذ المشروع ، وأيضاً شراء الأراضى ، التعويضات وما شابه ، سوف لا تعتبر صالحة للتمويل فى نطاق القرض ، و

(ب) شراء المنتجات و/أو الخدمات سيتم طبقًا للإجراءات الخاصة بالمناقصة التنافسية إلا عندما تكون تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥ - فيما يتعلق بالقرض ، فإن ممثل الوفد اليابانى ذكر أن أية متطلبات مالية للمشروع تتجاوز مبلغ القرض طبقاً لاتفاق القرض المذكور فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) من المذكرات المتبادلة ، فسوف يتم تدبيرها فى حينه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية لضمان سلاسة تنفيذ المشروع .

٦ - فيما يتعلق بالفقرة (٩) من المذكرات المتبادلة :

(أ) اتفق ممثلو الوفدين اليابانى والمصرى على المشاركة فى اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع تلقى أى عرض ، هدية أو نقود ، رعاية أو منفعة والتى قد تفسر على أنها ممارسة للفساد من اعتبارها كحافز أو مكافأة لمنح العقود المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) من المذكرات المتبادلة ؛ و

(ب) ذكر ممثل الوفد اليابانى أن حكومة جمهورية مصر العربية سوف تتخذ الإجراءات اللازمة لتمكين وتسهيل المراجهة اللاحقة للتوريد التى سينفذها مراجعون مستقلون يحددهم بنك اليابان للتعاون الدولى (المشار إليه فيما بعد بـ «البنك») وعلى نفقته الخاصة ، وذلك لضمان عدالة وتنافسية عملية التوريد ، فى حالة إذا ما رأى البنك ضرورة لتلك المراجعة .

٤ - ذكر ممثل الوفد المصرى بأن الجانب المصرى ليس لديه اعتراض على النصوص المذكورة أعلاه من قبل الوفد اليابانى .

| | |
|---|---|
| **فايزة ابو النجا** | **كازويوشى اورابى** |
| وزيرة الدولة للشئون الخارجية | سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان |
| جمهورية مصر العربية | لدى جمهورية مصر العربية |

## المذكرة الشفهية

تهدى وزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية تحياتها إلى سفارة اليابان وتتشرف بأن تفيد بتسلمها للمذكرة الشفهية الأخيرة رقم ٩٦ المؤرخة ١٨ يونيو ٢٠٠٣

كما تتشرف الوزارة أيضًا بأن تخبر السفارة بأن الاقتراح الموضح فى المذكرة الشفهية المذكورة يعد مقبولاً لحكومة جمهورية مصر العربية .

**فايزة ابو النجا**

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

صاحبة السعادة

السيدة/ فايزة ابو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١٨ يونيو ٢٠٠٣

«أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١ - سيقدم بنك اليابان للتعاون الدولى (المشار إليه فيما بعد بـ «البنك») قرضًا بالين اليابانى تصل قيمته إلى ثمانية بلايين وستة عشر مليون ين (٨,٠١٦,٠٠٠,٠٠٠ ين) (ويشار إليه فيما بعد بـ «القرض») إلى الشركة القابضة لكهرباء مصر (والمشار إليها فيما بعد بـ «المقترض») ، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ مشروع نظم ربط القاهرة/الإسكندرية (المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») .

٢ - (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين المقترض والبنك ، وسينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والتى ستتضمن ، ضمن غيرها ، القواعد التالية :

(أ) ستكون فترة السداد أربعة عشر (١٤) عامًا بعد فترة سماح ست (٦) سنوات .

(ب) سيكون سعر الفائدة واحداً وثمانية من عشرة فى المائة (١,٨٪) سنويًا ، و

(ج) ستكون فترة السحب سبع (٧) سنوات ، وذلك من تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ .

(٢) سوف يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع البنك بجدوى المشروع بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١ - ج) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل القرض المقدم للمقترض وكذا سداد الفائدة وأية نفقات أخرى ناجمة عن ذلك .

٤ - (١) سوف يتاح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة الجهة المصرية المنفذة لموردين ومقاولين ، و/أو استشاريين من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقًا لتلك العقود التى يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات و/أو الخدمات المطلوبة لتنفيذ المشروع بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت فى دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت فى و/أو خدمات موردة من تلك الدول .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة فى الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أغلاه .

(٣) يمكن استخدام جزء من القرض لتغطية متطلبات بالعملة المحلية مسموح بها لتنفيذ المشروع .

٥ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) يتم شراؤها وفقًا لدليل الشراء الخاص بالبنك ، والتى تتضمن ضمن غيرها إجراءات المناقصة العالمية المتبعة إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٦ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة وفقًا للقرض ، فسوف تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

٧ - سوف يمنح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات و/أو الخدمات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) .

٨ - (١) سوف تعفى حكومة جمهورية مصر العربية البنك من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية و/أو فيما يتعلق بالقرض والفائدة الناجمة عنه .

(٢) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لضمان أن أية ضرائب - عدا ضريبة الدخل الشخصى والضريبة على أرباح الشركات والواجبة الدفع بواسطة المقاولين و/أو الاستشاريين المنفذين لأعمال فى جمهورية مصر العربية ، والتى يسهل تحديدها وفقًا لعملية التوريد ذات الصلة - بما فى ذلك الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية و/أو الخدمات الموردة للمشروع فى التعامل المباشر بين المقاولين الرئيسيين / الاستشاريين والجهة المصرية المنفذة ، يتم دفعها بواسطة المقترض .

٩ - سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان أن :

(أ) يستخدم القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ، و

(ب) تتم صيانة واستخدام التسهيلات المنشأة طبقًا للقرض على الوجه السليم وبفاعلية للأغراض المنصوص عليها فى هذا التفاهم .

١٠ - سوف تمد حكومة جمهورية مصر العربية عند الطلب حكومة اليابان والبنك بمعلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع .

١١ - سوف تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم السابق .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تأكيداً للترتيبات السابقة نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

**كازويوشى اورابى**

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

# محضر المناقشات

ارتباطاً بالمذكرات المتبادلة المؤرخة ١٨ يونيو ٢٠٠٣ (المشار إليها فيما بعد بـ «المذكرات المتبادلة») بشأن القرض اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية (المشار إليه فيما بعد بـ «القرض») ، يرغب ممثلو الوفد اليابانى والوفد المصرى فى تسجيل ما يلى :

١ - فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (٤) من المذكرات المتبادلة المتعلقة بتمويل متطلبات بالعملة المحلية المصرح بها لتنفيذ المشروع المذكور فى الفقرة (١) من المذكرات المتبادلة (المشار إليه فيما بعد «بالمشروع») فإن ممثل الوفد اليابانى ذكر أن :

(أ) تلك المتطلبات من العملة المحلية مثل المصروفات الإدارية العامة ، الفائدة أثناء الإنشاء ، الضرائب والرسوم ، المصروفات المكتبية ، مكافآت للعاملين بالجهة المنفذة والإسكان ، والتى لا ترتبط مباشرة بتنفيذ المشروع ، وأيضًا شراء الأراضى ، التعويضات وما شابه ، سوف لا تعتبر صالحة للتمويل فى نطاق القرض ، و

(ب) شراء المنتجات و/أو الخدمات سيتم طبقًا للإجراءات الخاصة بالمناقصة التنافسية إلا عندما تكون تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٢ - فيما يتعلق بالقرض ، فإن ممثل الوفد اليابانى ذكر أن أية متطلبات مالية للمشروع تتجاوز مبلغ القرض طبقًا لاتفاق القرض المذكور فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) من المذكرات المتبادلة ، فسوف يتم تدبيرها فى حينه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية لضمان سلاسة تنفيذ المشروع .

٣ - فيما يتعلق بالفقرة (٩) من المذكرات المتبادلة :

(أ) اتفق ممثلو الوفدين اليابانى والمصرى على المشاركة فى اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع تلقى أى عرض ، هدية أو نقود ، رعاية أو منفعة والتى قد تفسر على أنها ممارسة للفساد من اعتبارها كحافز أو مكافأة لمنع العقود المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) من المذكرات المتبادلة ؛ و

(ب) ذكر ممثل الوفد اليابانى أن حكومة جمهورية مصر العربية سوف تتخذ الإجراءات اللازمة لتمكين وتسهيل المراجعة اللاحقة للتوريد التى سينفذها مراجعون مستقلون يحددهم بنك اليابان للتعاون الدولى (المشار إليه فيما بعد بـ «البنك») وعلى نفقته الخاصة ، وذلك لضمان عدالة وتنافسية عملية التوريد ، فى حالة إذا ما رأى البنك ضرورة لتلك المراجعة .

٤ - ذكر ممثل الوفد المصرى بأن الجانب المصرى ليس لديه اعتراض على النصوص المذكورة أعلاه من قبل الوفد اليابانى .

| | |
|---|---|
| **كازويوشى اورابى** | **فايزة ابو النجا** |
| سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان | وزيرة الدولة للشئون الخارجية |
| لدى جمهورية مصر العربية | جمهورية مصر العربية |

# المذكرة الشفهية

تهدى السفارة اليابانية تحياتها لوزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية ، وتتشرف بأن تشير إلى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٤) من المذكرات المتبادلة المؤرخة ١٨ يونيو ٢٠٠٣ بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين ، وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية .

كما تتشرف السفارة أيضًا بأن تقترح أن نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل فى الفقرة الفرعية المذكورة أعلاه من المذكرات المتبادلة المذكورة سوف تكون جميع الدول والمناطق .

**كازويوشى اورابى**

**سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان**

**لدى جمهورية مصر العربية**

السيد المستشار/ محمد يسرى زين العابدين

رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد ..

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ٧٦٦٧ المؤرخ ٢٠٠٣/١٠/٧ بشأن القرض المقدم من حكومة اليابان لمصر لتنفيذ مشروع نظم ربط القاهرة / الإسكندرية .

أحيط سيادتكم علمًا بأن المشروع المذكور ضمن قائمة المشروعات التى تم إرسالها للسيد الدكتور أمين عام مجلس الوزراء برقم ٤٤٥٣ بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢ ، وكذا السيدة الأستاذة/ وزيرة الدولة للشئون الخارجية بمسمى (خطوط هوائية) وذلك بعد العرض على السيد رئيس الجمهورية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

رئيس القطاع

المشرف على المكتب

محاسب / اسماء احمد ثابت

# محضر المناقشات

ارتباطاً بالمذكرات المتبادلة المؤرخة ١٨ يونيو ٢٠٠٣ (المشار إليها فيما بعد بـ «المذكرات المتبادلة») بشأن القرض اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية (المشار إليه فيما بعد بـ «القرض») ، يرغب ممثلو الوفد اليابانى والوفد المصرى فى تسجيل ما يلى :

١ - فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (٤) من المذكرات المتبادلة المتعلقة بتمويل متطلبات بالعملة المحلية المصرح بها لتنفيذ المشروع المذكور فى الفقرة (١) من المذكرات المتبادلة (المشار إليه فيما بعد «بالمشروع») فإن ممثل الوفد اليابانى ذكر أن :

(أ) تلك المتطلبات من العملة المحلية مثل المصروفات الإدارية العامة ، الفائدة أثناء الإنشاء ، الضرائب والرسوم ، المصروفات المكتبية ، مكافآت للعاملين بالجهة المنفذة والإسكان ، والتى لا ترتبط مباشرة بتنفيذ المشروع ، وأيضاً شراء الأراضى ، التعويضات وما شابه ، سوف لا تعتبر صالحة للتمويل فى نطاق القرض ، و

(ب) شراء المنتجات و/أو الخدمات سيتم طبقًا للإجراءات الخاصة بالمناقصة التنافسية إلا عندما تكون تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٢ - فيما يتعلق بالقرض ، فإن ممثل الوفد اليابانى ذكر أن أية متطلبات مالية للمشروع تتجاوز مبلغ القرض طبقاً لاتفاق القرض المذكور فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٢) من المذكرات المتبادلة ، فسوف يتم تدبيرها فى حينه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية لضمان سلاسة تنفيذ المشروع .

٣ - فيما يتعلق بالفقرة (٩) من المذكرات المتبادلة :

(أ) اتفق ممثلو الوفدين اليابانى والمصرى على المشاركة فى اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع تلقى أى عرض ، هدية أو نقود ، رعاية أو منفعة والتى قد تفسر على أنها ممارسة للفساد من اعتبارها كحافز أو مكافأة لمنح العقود المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٤) من المذكرات المتبادلة ؛ و

(ب) ذكر ممثل الوفد اليابانى أن حكومة جمهورية مصر العربية سوف تتخذ الإجراءات اللازمة لتمكين وتسهيل المراجعة اللاحقة للتوريد التى سينفذها مراجعون مستقلون يحددهم بنك اليابان للتعاون الدولى (المشار إليه فيما بعد بـ «البنك») وعلى نفقته الخاصة ، وذلك لضمان عدالة وتنافسية عملية التوريد ، فى حالة إذا ما رأى البنك ضرورة لتلك المراجعة .

٤ - ذكر ممثل الوفد المصرى بأن الجانب المصرى ليس لديه اعتراض على النصوص المذكورة أعلاه من قبل الوفد اليابانى .

| | |
|---|---|
| **كازويوشى اورابى** | **فايزة ابو النجا** |
| سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان | وزيرة الدولة للشئون الخارجية |
| لدى جمهورية مصر العربية | جمهورية مصر العربية |

# قرار وزير الخارجية

## رقم ٥٩ لسنة ٢٠٠٤

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٠٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢١ ،

بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين الموقعين فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، تقدم بمقتضاهما حكومة اليابان لمصر قرضًا لتنفيذ مشروع نظم ربط القاهرة / الإسكندرية ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٢ ؛

قـــرر :

( مادة وحيدة )

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابان المتبادلان الموقعان فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، تقدم بمقتضاهما حكومة اليابان لمصر قرضًا لتنفيذ مشروع نظم ربط القاهرة / الإسكندرية .

ويعمل بهما اعتبارًا من ٢٠٠٤/٥/٢٤

صدر بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٥

وزير الخارجية

احمد ماهر السيد